

وإذا كانت قد اضطرت الى التخلي عنها، فلا يعني هذا أن نظامها تغير. وما زالت الاحتكارات المتعددة الجنسية توجه سياستها على صورة شبيهة بما يجري في الولايات المتحدة. ورغم أن الحزب الاشتراكي الفرنسي جاء إلى الحكم بدافع الموجة الشعبية النازعة إلى التقدم، إلا أن غالبية تكوينه وزعامته ما فتئت على علاقة فكرية وسياسية وثيقة بالتيارات المناصرة للامبريالية الجديدة والصهيونية.

٣ - جذور الموقف الأوروبي

في رأينا أن عدداً من الأسباب تدفع المجموعة الأوروبية إلى اتخاذ الخط الذي وصفناه آنفاً باقتضاب؛ وفي الآتي نظرة سريعة اليها:

□ في أوروبا الغربية حركة سياسية ديمقراطية وتقدمية ذات قوة واتساع اكبر من تلك التي في الولايات المتحدة، وجعلت الضغوط على السلطات الحاكمة فيها ابعث تأثيراً. ويكفي أن نذكر هنا المظاهرات الكبرى احتجاجاً على زرع الصواريخ النووية الأميركية؛ والملاحظ أن مظاهرات المانيا ضمت حوالي ١٠٠ نائب من الحزب الاشتراكي الديمقراطي الحاكم.

وفي أوروبا احزاب شيوعية قوية، وأحزاب اشتراكية نشطت بصورة خاصة في السنوات الأخيرة، ووصلت إلى السلطة في بعض البلدان، وشاركت في أخرى. وهي أمور غير موجودة على هذا النحو في الولايات المتحدة حيث قيادة الحركة النقابية فيها معادية للاشتراكية ومذاهبها.

□ وسبقت أوروبا الغربية اميركا في دخول ازمة اقتصادية أشد وأعمق. وكانت الاحصاءات عن الفترة الحالية والتقديرات عن المرحلة المقبلة متشائمة بشكل خاص في شهري تشرين الأول (اكتوبر) وتشرين الثاني (نوفمبر). وكأمثلة، فقد زادت البطالة في المانيا الغربية بنسبة ٩٪ في تشرين الأول (اكتوبر) وبلغ عدد المتعطلين ١,٣٦ مليون بنسبة زيادة ٥٤٪ عن السنة المنصرمة. ويتوقع أن يبلغ عدد المتعطلين في المجموعة الاقتصادية الأوروبية عشرة ملايين متعطل في نهاية ١٩٨٢ (ليموند، ١٩٨١/١١/٥). وفي فرنسا، استمر هبوط ايراد المنشآت الزراعية لسنة سادسة وبلغت نسبته ٢,١٪ عام ١٩٨١ (ليموند، ٨١/١١/٢٠).

وقد ترتب على احتداد الأزمة أن زاد الشد بين البلدان المكونة للسوق الأوروبية المشتركة. فمثلاً أجبرت السوق اليونان على تخفيض صادراته من غزل القطن المشوط الى فرنسا نتيجة ما عاناه الانتاج الفرنسي المماثل من هبوط (ليموند، ١٩٨١/١٠/٣١). وعجز وزراء خارجية السوق عن تسوية الخلافات بينهم على سياسة الصادرات الزراعية داخل السوق، إذ تصر فرنسا على فرض الحماية الجمركية على منتجات زراعتها وتقديم الدعم لأصحاب الاستثمارات الزراعية الفرنسية حتى يحققوا ربحية مناسبة (فاينانشيل تايمز، ١٩٨١/١١/٢٠). الأمر الذي يقيم الحواجز والصعاب امام تصريف المحاصيل لبلدان اخرى أعضاء مثل المانيا الغربية وهولندا الخ...

□ وعليه، تستमित أوروبا لتوسيع اسواقها في العالم الثالث، ومنه الشرق الأوسط، حيث تلعب سيطرة واشنطن المتزايدة دوراً في منع تسهيل السبل أمام الرأسماليين الأميركيين المنافسين. ففي خطاب افتتاحي القاه ميتران امام مؤتمر الأمم المتحدة خاص بالدول الأقل تقدماً في ١٩/٩/١٩٨١، قال: «ان تقديم المساعدة للعالم الثالث لهو مساعدة لأنفسنا حتى نخرج من الأزمة». وترتكز المجموعة الأوروبية اهتمامها على السعودية التي توفر لها الجانب الأكبر من احتياجاتها البترولية. فقد وُردت السعودية الى فرنسا خلال النصف الأول من عام ١٩٨١ أكثر من ٥٠٪ من تموينها النفطي. ويمثل الشرق الأوسط سوقاً ذا اهمية بالغة للمنتجات والأموال الأوروبية وقد كان ثالث الاسواق البريطانية حجماً في عام ١٩٧٩، واستوعبت السعودية وحدها ٢٥٪ من الصادرات البريطانية إلى هذه المنطقة. وتتفرد العربية السعودية بين بلدانه بتقلها وحجمها السوقيين في هذا الميدان، إذ بلغت ميزانية عقدها في عام ١٩٨٠ نحو ١٥٧٠٠ مليون دولار، والمقدر أن تصل الى ٥٢٣٠٠ مليون دولار في نهاية عام ١٩٨١. وارتفع النصيب الفرنسي بشكل